المشاكل التمويلية التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر- دراسة ميدانية ولاية البويرة -

The financing problems facing the tourism sector in Algeria- case study bouira state-

صديقي أمينة[1] عزوز أحمد[2]

[1] طالبة دكتوراه، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة –الجزائر، a.seddiki@univ-bouira.dz

[2]أستاذ محاضر أ، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة –الجزائر، azzouzahmed84@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/24 تاريخ القبول: 2021/06/09 تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص:

يعتبر القطاع السياحي من بين القطاعات الحيوية التي لا يمكن تجاهلها، وهذه الدراسة تهدف إلى تحديد المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة في ولاية البويرة أثناء مزاولة نشاطها، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على الاستبيان من أجل جمع المعلومات وتوزيعه على (12) مؤسسة سياحية صغيرة ومتوسطة.

وتوصلت الدراسة إلى أن جل المؤسسات محل الدراسة لا تعاني من مشاكل تمويلية إلا في مرحلة تأسيسها التي تعاني من نقص رأسمالها، فهي تكتفي بالأموال التي بحوزتها دون اللجوء إلى الإقراض من البنوك ولا استخدام أي تقنية من التقنيات المالية البديلة للتمويل، وهدفها المالي توسيع وتنمية نشاطها.

الكلمات المفتاحية: مشاكل التمويل، مؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة، قطاع السياحة في الجزائر.

Abstract :

The tourism sector is considered one of the vital sectors that can not be ignored, and this study aim to identifying the financial problems faced by the small and medium enterprises tourism in the Bouira during the course of its activity, The questionnaire was used to collect information and distribution to 12 small and medium tourism enterprises, The study concluded that the institutions under study do not suffer from funding problems except in the stage of establishment, which suffers from lack of capital, It is enoughthe money they have without borrowing from banks or using any alternative finance technique, and Most enterprises financing goal to expand and develop their business.

Key words: financing problems, small and medium tourism enterprises, tourism sector in Algeria.

[1] **المؤلف المرسل: صديقي أمينة** a.seddiki@univ-bouira.dz

1. مقدمة:

السياحة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث تساهم بأكثر من 10٪ في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهي ثاني أكثر مصادر الوظائف كفاءة. لذلك، يلعب القطاع السياحي دورا اقتصاديا واجتماعيا هاما في اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية، وعليه فقد أصبح قطاعا يؤثر على التنمية الاقتصادية للبلد من حيث الدخل والفرص الوظيفية ومن ثم يعد مساهم فعال في حل مشكل البطالة وبعض المشكلات الاقتصادية، ومصدر من مصادر تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. ومع ذلك ، فإن قطاع السياحة في الجزائر لا يزال ضعيف الأداء، فشبكة الطرق الإقليمية غير متطورة بشكل كاف وقليلة العدد والحواجز الإدارية أمام التدفق الحر للسياح موجودة في كثير من الحالات (كصعوبات منح التأشيرة للسياح الأجانب)، أغلب مواقع التراث الثقافي والطبيعي في حالة سيئة، قطاع خدمات غير متطور. كما أن هناك نقص في عدد المرشدين السياحيين والمدربين والنوادل ومديري الفنادق والمطاعم وباقي مقدمي الخدمات في قطاع السياحة.

في المقابل، تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مرموقة في اقتصاديات مختلف البلدان نظرا لما تتميز به عن باقي المؤسسات الأخرى، كونها قادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد، فهي تعمل على تشجيع المدخرات الشخصية وتسهم في ترقية وتنمية جميع القطاعات بما فيها القطاع السياحي. ومع ذلك، وعلى الرغم من مساهمتها الفعالة في الاقتصاد إلا أنها في المقابل تتعرض للعديد من المشاكل التي تعرقل نشاطها، ويأتي مشكل التمويل على رأس المشاكل التي تواجهها فهي تحتاج في بداية نشاطها إلى التمويل اللازم من أجل التزود بالتجهيزات اللازمة ومزاولة نشاطها ودفع مستحقاتها. لذلك قد يكون الحصول على التمويل أمر صعب بشكل خاص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة لأن المؤسسات المالية غالبا ما تعتبرها محفوفة بالمخاطر نسبيا مقارنة بباقي المؤسسات التي تنشط في صناعات أخرى.

علاوة على ذلك، على الرغم من وجود الكثير من الدراسات حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية السياحة، إلا أن الدراسات المتعلقة باحتياجاتها التمويلية والعقبات التي تواجهها محدودة. حيث يعد الوصول إلى التمويل أحد أهم العوامل الهامة لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومع ذلك، فقد واجهت تلك المشاريع في كثير من الحالات صعوبات في الحصول على التمويل اللازم. ومن ثم يعتبر توفر التمويل الكافي أهم العوائق التي تحول دون تحسين العمليات التجارية وتحديثها و/أو توسيعها في صناعة السياحية، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى هذا الأساس تتمحور مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية الناشطة في ولاية البويرة تواجه مشاكل تمويلية في مرحلة إنشائها وأثناء مزاولتها لنشاطها أم لا؟.

بناءا على ما سبق تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحديد المشاكل التمويلية التي تواجه المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة في ولاية البويرة خلال مزاولة نشاطها؛ و لتحقيق هذا الهدف والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الاستبيان من أجل جمع المعلومات الذي أُعد بالاعتماد على دراسة (Raif Parlakkaya et all,2015). حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية (الفنادق والوكالات السياحية) الناشطة في ولاية البويرة ونظرا لصعوبة الوصول إلى جميع المؤسسات وحتى البعض منها اكتفينا بتوزيع الاستبيان على 14 مؤسسة سياحية صغيرة ومتوسطة، وقد تم استرجاع 13 استبانة وإقصاء استبانة واحدة لعدم استيفائها لمتطلبات الدراسة وبالتالي تم إجراء التحليل على

12 استبانة فقط، حيث تشمل العينة المستهدفة مسؤولي المؤسسات باعتبارهم الفئة التي لديها القدرة على توفير إجابات تحقق أغراض هذه الدراسة، وعلى الرغم من أن هذه العينة لا تمثل المجتمع المدروس (جميع المؤسسات السياحية)، إلا أننا نعتقد أنها كافية للتمكن من معرفة ما إذا كانت هناك مشاكل مالية تواجه هذه المؤسسات عند مزاولة نشاطها أم لا.

2. الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

1.2. الدراسات السابقة:

- **دراسة (raif parlakkaya et all,2015)** بعنوان Financial problems met in the tourism sector in turkey : asurvey on the tourisim businesse.، المشاكل المالية المواجهة للقطاع السياحي بتركيا: -دراسة ميدانية بمنطقة الأناضول-، هدفت الدراسة إلى تحديد الوضع الحالي والظروف والمشاكل المالية التي تواجه المؤسسات السياحية المتمثلة في الفنادق والوكالات السياحية في منطقة الأناضول أثناء مزاولتها لنشاطها، وتم الاعتماد على الاستبيان من أجل جمع المعلومات وتوزيعه على (25) مؤسسة سياحية، وتوصلت الدراسة إلى أن رأسمال المساهم وارتفاع التكاليف هي المشاكل التي واجهتها خلال مرحلة التأسيس أيضا ارتفاع فوائد القروض لدى البنوك وعدم وجود الضمانات الكافية هي كذلك من المشاكل التي واجهتها بالإضافة إلى اعتمادها على أدوات مالية تقليدية وعدم استخدامها للتقنيات المالية الحديثة لعدم امتلاكها المعلومات الكافية حول هذه التقنيات الحديثة.

- **دراسة (شطيبي محمود مريم، 2020/2019)** بعنوان: دور البنوك الاسلامية في تمويل القطاع السياحي كبديل للبنوك التقليدية، أطروحو دكتوراه، هدفت الدراسة إلى ضرورة إيجاد حلول تمويلية بديلة تتمثل في اللجوء إى البنوك الاسلامية التي أصبحت تمثل بديلا حقيقيا للبنوك التقليدية في تمويل القطاع السياحي، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الاسلامية جسدت واقعيا دورها في تمويل القطاع السياحي، ومن خلال دراسة تجربة المملكة العربية السعودية في تمويل القطاع السياحي أثبتت التجربة دورها البارز ومساهمتها بفعالية في تمويل مشاريع سياحية ضخمة وفق الصيغ الاسلامية المعتمدة لدى المصرف ولآجال طويلة تصل إلى ثمانية سنوات، ويمكن للجزائر الاقتداء بهذه التجربة والاستفادة منها في ظل انفتاحها على الصيرفة الاسلامية.

- **دراسة (صديقي سعاد،2006/2005) بعنوان:** دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل)، رسالة ماجستير، هدفت الدراسة إلى إبراز دور البنوك تمويل المشاريع السياحية ببنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل، وتوصلت الدراسة إلى أن النتائج المحققة في مجال التمويل المشاريع السياحية لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب نظرا للصعوبات التي تواجهها وكذلك العراقيل أمام المستثمرين خصوصا المتعلقة بالعقار السياحي.

- **دراسة (مركز المعلومات والدراسات، مارس 2012)** بعنوان: واقع ومستقبل الاستثمار في المنشآت السياحية الصغيرة والمتوسطة في المملكة وسبل دعمها وتطويرها، هدفت الدراسة إلى تبيان واقع ومستقبل الاستثمار في المنشآت السياحية الصغيرة والمتوسطة في المملكة وسبل دعمها وتطويرهامن حيث المتغيرات المالية التي تواجه الاستثمارات السيياحية، دور البنوك في تطوير ، إنتاج وتمويل المنشآت السياحية الصغيرة والمتوسطة وغيرها...، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضعف الخبرات والتي تمكن صاحب المشروع من تحليل

جدورالمشروع ماليا ، غياب الرؤيو الاستثمارية لدى صاحب المشروع ولدى بعض الجهات التمويلية، بالإضافة ألى ارتفاع ضمانات الحصول على التمويل.

2.2. مفهوم وأهمية السياحة:

تعرف السياحة حسب **"Joffre dumazedier"** على أنها: " مجموعة الانشغالات التي يتعاطاها الشخص من أجل الترفيه عن النفس أو لتطوير معلوماته أو تكوينه أو مشاركاته الاجتماعية أو لتطوير قدراته الإبداعية الحرة بعد تخلصه من واجباته المهنية، العائلية والاجتماعية...". (كواش، 2007، صفحة 25)، كما عرفتها **الأكاديمية الدولية للسياحة** على أنها: عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فالسياحة هي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار أو أنها الصناعة التي تتعاون على إشباع رغبات السائح (حوشين كمال ، هارون سميرة، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، صفحة 04) .

تؤكد **المنظمة العالمية للسياحة** على أن السياحة ينبغي أن تتضمن النقاط الأساسية التالية (الإله، 2007، صفحة 12): (1) **التنقل:** وتعني تنقل الأشخاص من مكان إلى مكان آخر خارج مكان الإقامة؛ (2) **المقصد السياحي:** وهي أن توفر جهات القصد السياحي نطاقا من النشاطات والخبرات والتسهيلات؛ و(3) **الحاجات والدوافع:** الحاجات والدوافع للسائح يتطلب إشباعها وهذه الحاجات والدوافع بدورها تخلق تأثيرا اجتماعيا؛

وتعرف السياحة بالمفهوم العام على أنها نشاط يقوم به السائح قصد تغيير الجو والابتعاد عن الروتين اليومي للاستمتاع والترفيه والاكتشافات والتعرف على حياة الشعوب وثقافاتها وعاداتها وتقاليدها لفترة وجيزة لا تتعدى السنة ولا تكون أقل من يوم كامل (24 ساعة) وخارج المقر الرئيسي للسكن. ومن التعاريف السابقة نستنتج النقاط الرئيسية التالية: (1) السياحة نشاط يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص ينجم عنها الانتقال من مكان إلى مكان آخر دون مكان الإقامة المعتادة ولا تكون أقل من 24 ساعة؛ (2) الغرض من السياحة هو إشباع رغبات السائح من الشعور بالراحة، الاستمتاع والاستجمام لفترة مؤقتة لا تزيد عن السنة دون أن يكون الهدف منها الإقامة الدائمة أو ممارسة عمل مقابل أجر؛ و(3) السياحة فرصة ووسيلة للتواصل بين الشعوب والأمم؛

في الواقع، تعتبر السياحة اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تلعب دورا بارزا في تنمية وتطوير الاقتصاد، حيث يمكننا إبراز أهمية السياحة في النقاط التالية:

- زيادة المداخيل السياحية: ترتبط زيادة المداخيل السياحية بزيادة توافد عدد السياح بحيث"بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر (1710) مليون سائح نهاية (2015)" (tourisme، 2017، صفحة 11)، وحقق توافد السياح سنة (2003) دخول (160) مليون دولار بزيادة (17%) مقارنة بمداخيل عام (2002) التي قدرت ب(133) مليون دولار للخزينة الجزائرية"، (زيد، 2008، صفحة 248) لتصل إلى (430) مليون دولار سنة (2011). (عزوزي، يومي 07 و08 أكتوبر2016، صفحة 06) وباختصار السياحة تعتبر أحد أهم المصادر لاكتساب العملات الأجنبية.

- تتجلى أهمية السياحة أيضا في قدرتها على خلق فرص وظيفية جديدة سواء بطريقة مباشرة عن طريق القطاعات العاملة في المجال السياحي كالوكالات السياحية، المؤسسات الفندقية وغيرها... أو غير مباشرة كالقطاعات التي لا تشتغل بالقطاع السياحي لكنها تستفيد منها كقطاع البناء وبالتالي القضاء على البطالة.

- زيادة الناتج المحلي: السياحة من بين القطاعات التي تعتمد عليها الدول من أجل تحقيق التنمية، "والجزائر سجلت نموا ايجابيا قدر ب (2,05%) سنة (2008) ليصل إلى حدود (2,3%) سنة (2009) ليبقى ثابتا سنة (2010) . (عزوزي، يومي 07 و08 أكتوبر2016)

- تعمل السياحة على نقل التقنيات والمهارات بحيث تسمح للمؤسسات الأجنبية بالاستثمار في المشاريع السياحية؛ (سديرة، 2015، صفحة 74) .

- إضافة لما تحققه من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني تعتبر وسيلة لتبادل الثقافات والتواصل بين الشعوب والدول؛

- تعمل السياحة على تنمية المناطق الريفية ما يحقق التوازن الإقليمي في التنمية، كما تعتبر أداة لرفع مستوى معيشة الفرد والحد من الفقر وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية، وهذا ما سنوضحه أكثر في الشكل أدناه:

شكل رقم (1): يمثل أهمية السياحة في تنمية الاقتصاديات المحلية

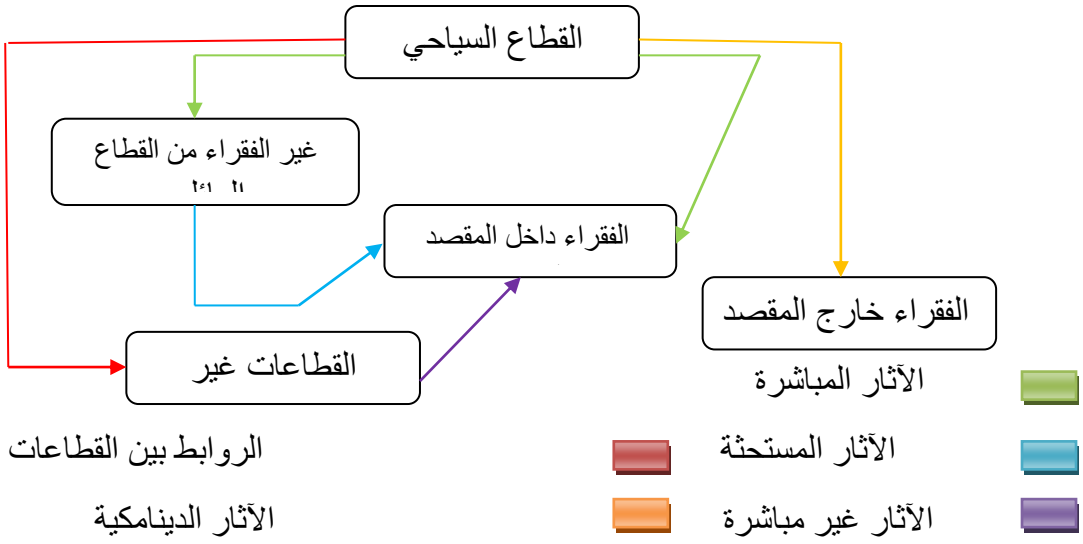

Source: Private sector development, proporco 's magazine, issue 7/2010, p05.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن هناك العديد من الطرق التي يمكن للقطاع السياحي نقل المنافع إلى المجتمع المحلي والوجهات السياحية، فالقطاع السياحي لا يمكن أن يكون بمعزل عن القطاعات الأخرى فهي تعتبر مكملة له وينتج عن هذه الروابط بين القطاعات منافع مباشرة أو غير مباشرة كزيادة حصيلة الدولة من الإيرادات، استغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها...، كما يفتح الفرص أمام القطاع العائلي للاستثمار خاصة وأن القطاع العائلي يسعى إلى توفير أماكن وحدائق وغيرها تتناسب والجو العائلي وهذا ما ينعكس على أهمية القطاع السياحي بالفرص التي ينتجها على كافة الأصعدة ومن جهة أخرى القطاع العائلي يعمل على خلق فرص عمل جديدة للفقراء.كما أيضا يوفر القطاع السياحي فرص وظيفية سواء بشكل مباشر ترتبط بالمقصد السياحي كالعمل في فندق، مطعم...أو بشكل غبر مباشر العمل في قطاعات أخرى التي تقوم بالتوريد للسياحة مثل المنتوجات الغذائية، التأثيث والبناء.

3.2. المشاكل التمويلية التي تواجه المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة:

القطاع السياحي كغيره من القطاعات الأخرى يتعرض للعديد من المعوقات التي تحول دون تطويره سواء كانت معوقات تسويقية، اقتصادية، إدارية وفنية وغيرها، غير أن أهم مشكل هو مشكل التمويل سواء من حيث مصادر الحصول عليه أو من حيث تكلفة الحصول عليه. فالمؤسسات تحتاج إلى موارد مالية أولا من أجل الحصول على المعدات والتجهيزات وثانيا من أجل مواكبة التطور الصناعي والتجاري وأخيرا من أجل تسديد التزاماتها واستحقاقاتها من أجور ومصاريف وغيرها. (حساني، 2008، صفحة 94).

التمويل في حقيقة الأمر ما هو إلا عملية تتم بين طرفين بحيث يتم نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز قصد إقامة مشروع ما أو تطويره أي الإمداد بالأموال اللازمة في الوقت المناسب لمزاولة النشاط الاقتصادي المراد، فالتمويل يعني " توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص". (حساني، 2008، صفحة 94) ، وفيما يلي سنعرض لأهم المشاكل التمويلية وهي كالآتي:

- مشكل محدودية رأسمال فجل هذه المؤسسات تعتمد بدرجة كبيرة على المدخرات الشخصية وغالبا ما تكون الاحتياجات المالية لهذه المشاريع تفوق المدخرات؛

- مشكل ارتفاع التكاليف المتعلقة بتكاليف التأسيس، دراسة السوق، الإشهار، الإعلان والترويج...الخ؛

- مشكل متعلق بالائتمان فالحصول على القروض من البنوك له أهمية بالغة لكن حظوظ هذه المؤسسات للإقراض من البنوك ضعيفة نظرا لارتفاع درجة مخاطرها وضعف الضمانات المقدمة؛

- مشكل عدم كفاية المعلومات المالية المتعلقة بالأنشطة المالية للمؤسسة؛

- خدمات مالية: عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى المؤسسات المستقبلة للسياح؛ (سعيداني، 2017، صفحة 14)

- الأشكال القانونية لهذا النوع من المؤسسات والتي ينتج عنها مشكل صعوبة التمويل من الأسواق المالية وصعوبة طرح وتداول الأسهم؛ (سعيداني، 2017، صفحة 07)

3. الإطـــــــار التطبيقي للدراسة

في هذا القسم سوف نعرض إجابات أفراد عينة الدراسة على التساؤلات المطروحة؛

1.3 الخصائص الديمغرافية:

الجدول 01: **الخصائص الديمغرافية**

المتغيرات		التكرار	النسبة
نوع المؤسس	فندق	06	%50
	وكالة سياحية	06	%50
	المجموع	12	%100
مدة النشاط	5 سنوات فأقل	05	%41.66
	ن 6 إلى 10سنوات	02	%16.66
	كثر من 10 سنوات	05	%41.66
	المجموع	12	%100

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن (06) مؤسسات تعمل في مجال الفندقة (50%) و(06) مؤسسات تعمل في مجال الوكالات سياحية والأسفار(50%)، أما فيما يخص مدة النشاط (05) مؤسسات مدة نشاطها (5 سنوات فأقل) و(05) مؤسسات مدة نشاطها أكثر من (10 سنوات)، أما المؤسسات التي مدة نشاطها ما بين (6 إلى 10 سنوات) فيبلغ عددها مؤسستين (02).

2.3 المشاكل المالية التي واجهتها المؤسسة في مرحلة التأسيس

01- يبين المشاكل التي تواجهها في مرحلة التأسيس

المشاكل في مرحلة التأسيس	التكرار	النسبة
نقص في حقوق الملكية (رأسمال)	03	%25
نقص في المعرفة المالية	01	%8.33
مشكلة الموظفين المؤهلين	05	%41.66
ارتفاع تكاليف الائتمان	03	%25
المجموع	**12**	**%100**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن من خمس مؤسسات من بين 12 مؤسسة التي شملتها الدراسة تعاني في مرحلة تأسيسها من مشكلة قلة توفر الموظفين المؤهلين وذلك بنسبة (41.66%)، كما تعاني ثلاث مؤسسات من نقص في حقوق الملكية (رأسمال)، وتعاني أيضا ثلاث مؤسسات أخرى من مشكلة ارتفاع تكاليف الائتمان وذلك بنسبة (25%)، وأخيرا تبين أن مؤسسة واحدة فقط (01) تعاني من نقص في المعرفة المالية أي بنسبة (8.33%).

3.3 هل تم دراسة الجدوى في مرحلة إنشاء المؤسسة؟

جدول رقم 03: يبين دراسة الجدوى في مرحلة إنشاء المؤسسة

دراسة الجدوى	التكرار	النسبة
نعم	10	%83.33
لا	02	%16.66
المجموع	**12**	**%100**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن من معظم المؤسسات التي شملتها الدراسة قامت بدراسة الجدوى في مرحلة التأسيس وذلك بنسبة 83.33%، وهذا أمر جيد لكون دراسة الجدوى تساعد في تقييم مدى احتمالية نجاح المشروع، في حين تبين أن 16.66% من المؤسسات المدروسة لم تقم بدراسة الجدوى في مرحلة تأسيسها، وهو ما قد يعرض المشروع للفشل.

4.3 الهدف المالي للمؤسسة

جدول رقم 04: يبين الأهداف المالية للمؤسسة

الهدف المالي	التكرار	النسبة
توسيع المؤسسة وتنميتها	07	%58.33
امتلاك حصة في السوق	04	%33.33
ضمان دخل أفضل	01	%8.33
المجموع	**12**	**%100**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن 58.33% من المؤسسات التي شملتها الدراسة يتمثل هدفها المالي في توسيع المؤسسة وتنميتها، في حين كان الهدف المالي لـ 33.33% من المؤسسات هو امتلاك حصة في السوق، أما 8.33% من تلك المؤسسات فقد تمثل هدفها المالي في ضمان دخل أفضل، وعليه يتضح تنوع الأهداف المالية للمؤسسات المدروسة.

5.3 هل تستخدم المؤسسة القروض البنكية؟

جدول رقم 05: يبين استخدام القرض البنكي

استخدام القرض البنكي	التكرار	النسبة
نعم	04	%33.33
لا	08	%66.66
المجموع	**12**	**%100**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن ثلثي المؤسسات التي شملتها الدراسة (66.66%) لم تلجأ إلى استخدام القروض البنكية، وقد يعود ذلك إلى العامل الديني أساسا، كون القروض البنكية تنطوي على معاملات ربوية محرمة في الدين الإسلامي، لذلك يفضل الكثير من مالكي المؤسسات تجنب مثل هذه القروض، في حين لجأ ثلث (33.33%) تلك المؤسسات إلى استخدام القروض البنكية.

6.3 فترة الاستحقاق التي تفضلها المؤسسة في استخدام القروض البنكية؛

جدول رقم 06: يبين فترة الاستحقاق التي تفضلها المؤسسة

فترة الاستحقاق	التكرار	النسبة
طويلة الأجل	03	%25
متوسطة الأجل	01	%8.33
قصيرة الأجل	00	%0
لا تستخدم أي قرض بنكي	08	%66.66
المجموع	**12**	**%100**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن ربع (25%) المؤسسات التي شملتها الدراسة تفضل قروض طويلة الأجل، ومؤسسة واحدة (01) تفضل قروض قصيرة الأجل (8.33%)، بينما باقي المؤسسات لا تستخدم القرض البنكية. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ضرورة أن تسعى البنوك الإسلامية التي تعمل في الجزائر إلى توفير منتجات وخدمات تمويلية تناسب احتياجات مختلف المؤسسات في القطاع السياحي، ومحاولة إقناع زبائنها بمدى توافق خدماتها التمويلية مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

7.3 **الأسباب التي تواجهها المؤسسات عند طلب القروض البنكية؛**

جدول رقم 06: أسباب التي تواجهها عند طلب القروض البنكية

طلب القرض البنكي	التكرار	النسبة
ارتفاع سعر الفائدة	02	%16.66

قصر فترة الاسترداد	01	%8.33
لا تستخدم أي قرض بنكي	08	%66.66
أخرى (حدد)	01	%8.33
المجموع	**12**	**%100**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن 16.66% من المؤسسات التي شملتها الدراسة تواجه عند طلب القروض البنكية ارتفاع في سعر الفائدة، و8.33% من المؤسسات تواجه قصر فترة الاسترداد، في حين أكد أحد المستجوبين أن طالب القرض البنكي قد يتعرض للمحسوبية والرشوة، وهو انطباع منطقي نتيجة انتشار الفساد المالي والإداري في الجزائر خلال العشرين سنة الماضية وبلوغه مستويات خطيرة، كفضيحة القرن التي قام بها بنك خليفة. بالإضافة إلى ذلك، لم تواجه باقي المؤسسات أي قيود أو عراقيل لأنها أصلا غير مقتنعة بالقروض البنكية ولا تستخدمها

8.3 التقنيات المالية التي تستفيد منها المؤسسة

جدول رقم 07: يبين التقنيات المالية التي تستفيد منها المؤسسة

التقنيات المالية	التكرار	النسبة
التأجير التمويلي	03	%25
لا تستفيد من أي تقنية	09	%75
أخرى حدد	00	%0
المجموع	12	%100

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن ربع (25%) المؤسسات التي شملتها الدراسة استفادت من تقنية التأجير التمويلي بينما (09) مؤسسات أي (75%) من المؤسسات لم تستفيد من أي تقنية مالية. وهنا أيضا ينبغي على البنوك الإسلامية أن تتبني مختلف الصيغ والتقنيات التمويلية الملائمة لطبيعة المؤسسات المدروسة

9.3 طريقة تقييم (استخدام) الربح المتحصل عليه خلال النشاط

جدول رقم 07: يبين طريقة تقييم الربح

طريقة تقييم الربح	التكرار	النسبة
إضافته إلى رأسمال	03	%25
شراء مستلزمات جديدة	06	%50
أخرى (حدد)	03	%25
المجموع	12	%100

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن نصف (50%) المؤسسات التي شملتها الدراسة تفضل استخدام الربح المتحصل عليه من خلال أنشطتها في شراء مستلزمات جديدة، وأن ربع (25%) تلك المؤسسات تفضل إضافته إلى رأسمال، في حين الربع المتبقي من تلك المؤسسات تفضل استخدام الربح إما لتوسيع النشاط، أو توزيع الأرباح المحققة، أو تسديد القروض (حسب إجابات أفراد عينة الدراسة).

10.3 هل يوجد خطط لتوسيع المؤسسة مستقبلا؟ إذا كانت الإجابة "لا" سبب عدم وجود خطط

جدول رقم 08: يبين خطط التوسيع في المؤسسة

خطط التوسيع	التكرار	النسبة
نعم	11	%91.66
لا	01	%8.33
المجموع	**12**	**%100**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة

جدول رقم 09: يبين سبب عدم وجود خطط

أسباب عدم وجود خطط	التكرار	النسبة
لا يوجد ربح ورأسمال كافي	**00**	**0**
السياحة منخفضة الجودة	**01**	**%100**
أخرى حدد	**00**	**0**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن من المؤسسات التي شملتها الدراسة (91.66%) أي (11) مؤسسة لها لتوسيع المؤسسة مستقبلا بينما (8.33%) مؤسسة واحدة فقط (01) ليس خطط للتوسيع مستقبلا الذي أُرجع سببه حسب المستجوب إلى أن السياحة منخفضة الجودة.

4. نتائج وتوصيات الدراسة :

يعتبر مشكل التمويل من المشاكل الرئيسية التي تواجه أي قطاع، فقد يسبب عدة معوقات تحول دون التطور والنمو كذلك يؤدي إلى خفض الجودة السياحية وجودة الخدمات المقدمة للسياح خاصة الأجانب، وعلى هذا ينبغي على الدولة الجزائرية تقديم المزيد من الدعم المالي للقطاع السياحي باعتباره القطاع البديلي لقطاع المحروقات ومصدر من مصادر جلب العملات الصعبة، وفي هذه الدراسة تم إسقاط الموضوع على عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية الناشطة في ولاية البويرة من أجل تحديد المشاكل المالية، ومن خلال ما تم عرضه سابقا نستخلص النتائج الآتية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية تعاني في مرحلة تأسيسها نقص في رأسمال كما تعاني أيضا من مشكلة الموظفين المؤهلين؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية تلجأ إلى دراسة الجدوى قبل بداية نشاطها أي خلال مرحلة تأسيسها؛

- تهدف المؤسسة خلال ممارسة نشاطها إلى زيادة رأسمالها وتحقيق الأرباح بهدف توسيع المؤسسة وتنميتها كما تسعى أيضا إلى امتلاك حصة في السوق؛

- تعتمد المؤسسات السياحية محل الدراسة على رأسمالها الشخصي ولا تعتمد على القروض الخارجية المتمثلة في الإقراض من البنك الذي يمكن أن يرجع سببه إلى معدلات الفائدة المرتفعة التي تفرضها البنوك والضمانات التعجيزية التي لا تقدر عليها هذه المؤسسات؛

- المؤسسات السياحية تعتمد على الطريقة التقليدية للتمويل ولا تستخدم التقنيات الحديثة للتمويل الذي ربما يرجع سببه إلى عدم وجود معلومات كافية حول هذه التقنيات المالية البديلة أو أن هذه المؤسسات محل الدراسة تكتفي برأسمالها الخاص؛

- الربح المتحصل عليه من النشاط يتم إما إضافته إلى رأسمال أو شراء مستلزمات جديدة؛

وعموما حسب إجابات أفراد عينة الدراسة فان هذه المؤسسات لا تعاني من مشاكل تمويلية إلا في مرحلة تأسيسها التي تعاني من نقص رأسمالها، فهي تكتفي بالأموال التي بحوزتها دون اللجوء إلى الإقراض من البنوك ودون الاعتماد على التقنيات الحديثة للتمويل، وهدفها المالي توسيع وتنمية نشاطها.

حسب النتائج المتوصل إليها نوصي بالاتي:

- العمل على خفض معدل الفائدة على القروض وتسهيل الحصول عليها،

- تقديم المزيد من الدعم المالي لهذا النوع من المؤسسات؛

- العمل على وضع برامج الهدف منها التعريف بالتقنيات المالية الحديثة البديلة للتقنيات التقليدية التي يمكن لأصحاب المؤسسات الاستفادة منها لتطوير مشاريعهم؛

- العمل على تكوين وتأهيل المورد البشري؛

.faits saillants omt du tourisme .(2017) .unwto) organisation mondiale du tourisme)

حوشين كمال ، هارون سميرة. (يومي 29 و30 نوفمبر 2016). القطاع السياحي كخيار إستراتيجي بديل لقطاع المحروقات. *ملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات* . جامعة البويرة-الجزائر.

خالد كواش. (2007). *السياحة، مفهومها، أركانها، أنواعها* (الإصدار الطبعة الأولى). الجزائر: دار التنويع للنشر والتوزيع.

خديجة فريدة ليندة عزوزي. (يومي 07 و08 أكتوبر2016). القطاع السياحي في الجزائر بين الإمكانيات والصعوبات واستراتجيات ترقيته. *ملتقى دولي ثاني حول تسويق السياحة في الجزائر بين الإمكانيات والتحديات تحت شعار " معا لنسوق السياحة في الجزائر*. جامعة عنابة–الجزائر.

رشيد سعيداني. (2017). أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر-. *مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 02* (02).

رقية خوني رابح حساني. (2008). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها* (الإصدار الطبعة الأولى). مصر: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

عمر بوحرود فتيحة ن سديرة. (2015). تنمية الصناعة السياحية كإستراتجية لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط. *المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية*، (الصفحات جامعة سطيف01- الجزائر).

منير عبوي زيد. (2008). *السياحة في الوطن العربي –دراسة لأهم المواقع السياحية والإرشاد والأدلة السياحية العربية* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.

واخرون أبو عياش عبد الإله. (2007). *مدخل إلى السياحة في الأردن بين النظرية والتطبيق*. عمان- الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

Private sector development, proporco ' s magazine, issue 7/2010